

## المصريين في الخارج صراعات وتحديات



اعداد

زينب صالح

تحرير

محمد البدوي

FDHRD

ديسمبر 2022

## المصريين في الخارج صراعات وتحديات

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية

لا تهدف الى الربح ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة

2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني [/https://www.fdhrd.org](https://www.fdhrd.org)



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021

FDHRD

## مقدمة

أصبحت الهجرة الخارجية ظاهرة عالمية، تتأثر بها معظم بلدان العالم، بل أصبحت تشمل معظم الفئات الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه البلدان. فهناك مجموعة من دول العالم تعاني من مشكلات اقتصادية وديموجرافية مثل انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والنمو السكاني، لذلك ترى في إرسال المهاجرين إلى الدول الأخرى حلاً لهذه المشكلات أو لبعضها. وعلى النقيض، توجد مجموعة أخرى من الدول التي تعاني من مشكلات مختلفة مثل انخفاض حجم السكان في سن العمل، ونقص العمالة الفنية المدربة، فترى في استقدام مهاجرين من الدول الأخرى حلاً لهذه المشكلات.

وتنتهي مصر إلى المجموعة الأولى، حيث عانت ومازالت تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة وتأخر معدلات التنمية الاقتصادية وتأخذ الهجرة الخارجية للمصريين نمطين أساسيين هما الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة. ويختلف كل منهما عن الآخر في الحجم والدول التي تستقبلهم، وخصائص المهاجرين، وعوامل الدفع والجذب والآثار المترتبة عليهما، ومشكلات المهاجرين في كل نوع منهما. و تعد الهجرة ظاهرة حديثة نسبياً على المجتمع المصري الذي عرف عنه حبه الشديد لأرضه وارتباطه بها، بل استقبل المجتمع المصري العديد من الهجرات على مدى تاريخه الطويل.

وقد عرفت مصر الهجرة الخارجية منذ منتصف القرن العشرين حيث شهدت هجرة بعض المصريين إلى الخارج خلال عقدي الخمسينات والستينات، معظمهم من المهاجرين الدائمين. ولقد تركزت هجرة العمالة المصرية بصفة رئيسية في سوق العمل الخليجي بالدول النفطية في غضون الثورة النفطية الهائلة التي شهدتها المنطقة منذ السبعينيات، بالإضافة إلى الهجرة لبعض الدول العربية والأوربية الأخرى بهدف الهجرة المؤقتة، وإلى أمريكا وكندا وأستراليا بهدف الهجرة الدائمة. وقد بدأت تشهد هجرة أفواج كبيرة العدد منذ النصف الأول من عقد السبعينات وتحديداً بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة العائدات النفطية في الدول العربية النفطية، واشتداد طلب هذه الدول للعمالة المصرية لتنفيذ المشروعات الضخمة التي تبنتها. وقد أدى اشتداد الطلب على العمالة المصرية في ذلك الوقت إلى خروج الآلاف من أبناء المجتمع المصري للعمل بهذه الدول، مما أدى إلى انتشار هذه الظاهرة في المجتمع المصري حيث امتدت إلى كل قطاعاته المهنية والتعليمية. بل أصبح من النادر في الوقت الراهن أن تجد أسرة مصرية ليس لديها مهاجر حالي أو مهاجر عائد أو قريب هاجر أو يستعد للهجرة. لذلك كان من الضروري دراسة ما يترتب على هذه الظاهرة من آثار على



المصريين المهاجرين بالخارج. وسيتم مناقشة الانتهاكات والمشاكل التي يتعرض لها المصريون في الخارج في هذا التقرير من خلال عدة محاور: التعريف بالهجرة، نبذة تاريخية عن بداية الهجرة في مصر، اسباب الهجرة، عرض المشاكل التي يتعرض لها المصريون وانتهاكات حقوقهم من شكاوى المصريون، عرض بعض النماذج على انتهاك حقوق المصريون في الدول الاجنبية، وتوضيح جهود وزارة الهجرة للحفاظ على حقوق المصريون بالخارج، وتقديم بعض المقترحات لحل مشاكل المصريون بالخارج.

## تعريف الهجرة:

تعني الهجرة انتقال فرد أو مجموعة من الأفراد من مكان إلى مكان آخر، وبناء على ذلك يقصد بالهجرة الخارجية انتقال فرد أو مجموعة من الأفراد من دولة إلى دولة أخرى بقصد تغيير محل الإقامة الدائمة فهي بذلك تؤثر ليس فقط على توزيع السكان وتباين كثافتهم في المكان فقط بل حتى في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية بحيث يعد التغيير في التركيب النوعي والعمر نتاجا هاما من نتائجها إذ غالبا ما يهاجر الذكور من الفئات الوسطى بنسب أكبر من الإناث وهذا ما يسبب ارتفاع نسب الذكور من هذه الفئات في مناطق الجذب السكاني وانخفاضها في المناطق الطاردة وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الإناث في المناطق الريفية".

ويعتبر الأفراد الذين ينتقلون إلى دولة خلاف دولتهم نازحين بالنسبة لدولة المنشأ، ويعتبرون وافدين بالنسبة لدولة الاستقبال.

وتنقسم الهجرة الخارجية إلى الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة، ويعد معيار مدة الهجرة هو الفاصل بين النوعين، فقد عرف المكتب الإحصائي للأمم المتحدة المهاجرين الدائمين بأنهم هؤلاء الذين يدخلون دولاً غير دولهم بقصد البقاء أكثر من عام، والمهاجرين المؤقتين بأنهم هؤلاء الذين يدخلون دولاً غير دولهم بقصد البقاء لمدة عام واحد أو أقل من عام بغرض العمل في المجتمع المهاجر إليه.

وأضاف المشرع المصري إلى هذا التعريف معيار الجنسية كما عدل في مدة الإقامة. فتنص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ على أنه "يعتبر مهاجراً هجرة دائمة كل مصري جعل محل إقامته العادية بصفة دائمة خارج البلاد بأن اكتسب جنسية دولة أجنبية أو حصل على إذن بالإقامة الدائمة فيها أو أقام بها مدة لا تقل عن عشر سنوات، أو حصل على إذن بالهجرة من إحدى دول المهجر التي تحدد بقرار الوزير المختص بشئون الهجرة. ومما تجدر الإشارة إليه، أن الأجهزة التي تنتشر بيانات عن الهجرة الدائمة من مصر لا تأخذ بكل نصوص هذه المادة. فعلى سبيل المثال، يعتبر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل شخص



حصل على إذن بالهجرة الدائمة إلى أي دولة من دول المهجر، وموافقة الجهات المسؤولة في مصر مهاجرًا دائماً بغض النظر عن المدة التي سوف يقيمها أو حصوله على جنسية هذه الدولة.

أما بالنسبة للهجرة المؤقتة، فتتص المادة الثالثة عشر من القانون نفسه على أنه يعتبر مهاجرًا هجرة مؤقتة كل مصري غير دارس أو معار أو منتدب جعل إقامته العادية أو مركز نشاطه في الخارج وله عمل يتعيش منه حتى انقضى على بقائه في الخارج أكثر من سنة متصلة، ولم يتخذ إجراءات الهجرة الدائمة المنصوص عليها بهذا القانون، أو اتخذها وعاد إلى الوطن. وتعتبر مدة السنة المشار إليها بالفقرة السابقة متصلة ولو تخللها فاصل زمني لا تزيد مدته على ثلاثين يوماً. وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعتبر المهاجر هجرة مؤقتة في المسحين اللذين أجراهما في عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٩، كل فرد انتقل إلى دولة أخرى لمدة ستة أشهر متصلة، وليست سنة كما نصت المادة السابقة.

أما بالنسبة للهجرة العائدة، فيقصد بها طبقاً لتعريف الأمم المتحدة "مجموع الأفراد الذين سبق لهم العمل بالخارج لفترة تزيد على سنة". كما يقصد بالمواطن المصري العائد بأنه "الفرد الذي سافر للخارج بغرض العمل سواء بشكل مستقل أو لدى الغير ثم عاد بعد فترة لا تقل عن سنة وهذا على أن يكون الهدف من العودة إعادة ممارسة النشاط الاقتصادي وليس مجرد الزيارة أو العلاج أو الزواج أو غيره. وسوف يرد بالدراسة أيضاً مصطلح هجرة العقول أو نزيف العقول، ويقصد به انتقال الطاقة العلمية والتقنية والفنية والفكرية من بلد نام أو حتى من بلد متقدم وتسربها تدريجياً إلى بلدان أجنبية متقدمة أو أكثر تقدماً وغنى. كما ورد كذلك مصطلح هجرة الكفاءات العلمية والذي يشير إلى هجرة خريجي الجامعات من حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراة.

## نبذة تاريخية عن بداية الهجرة في مصر:

عرف قديماً عن المجتمع المصري ارتباطه الشديد بأرضه وميله الواضح للاستقرار فلم يُقبل أبناؤه على الهجرة إلا فراراً من ظلم الحاكم كما حدث في أيام محمد علي، حين فر ستة آلاف من الفلاحين المصريين إلى سوريا، أو عن طريق الإجبار، كما حدث في عصر سليم الأول الذي أمر بنقل العديد من علماء مصر وصناعاتها إلى الأستانة للإسهام في ترميمها ورفيقها، وفي القرن العشرين، قررت قيادة قوات الاحتلال تصدير بعض العمال المصريين إلى الخارج، حيث تم ترحيل 500 عامل إلى العراق و 10500 عامل إلى فرنسا فيما بين عامي 1915 و 1919. وتاريخياً، كانت مصر أرضاً للوافدين وليست للنازحين، فقد استقبلت أرض مصر الهجرة النوبية الوافدة من السودان عام 1880. كما تضمنت التعدادات المصرية أعداداً للأجانب الوافدين إلى مصر الذين زاد عددهم بعد افتتاح قناة السويس والتدخل الأجنبي، وما ترتب على ذلك من زيادة أثر الامتيازات

المنوحة للأجانب، حيث بلغ عددهم أقصاه عام ١٩٢٧ حين در بأكثر من 225 ألفاً، ثم أخذ عددهم في التراجع بعد ذلك نتيجة لإلغاء الامتيازات الأجنبية والتطورات السياسية والاقتصادية.

وأكد "كلياند" في ثلاثينات القرن الماضي أن المصريين مشهورون بحبهم لأرضهم وأنهم لا يقبلون على الهجرة إلا بغرض الدراسة أو السفر وهم دائماً يعودون إلى وطنهم. وقد يرجع ارتباط المصري بأرضه وعدم إقباله على الهجرة خلال تلك الفترات التاريخية القديمة إلى عدة أمور، منها أن مصر بيئة غنية وشديدة الثراء إذا ما قورنت بالمناطق المجاورة، كما أن الصحاري التي تحيط بالوادي والدلتا لم تشجع أبناءها على الهجرة حتى إذا توافرت ضغوط الطرد محلياً، كما أن ارتباط المصريين بالبحرين المتوسط والأحمر ظل محدوداً.

واقترنت هجرة المصريين في القرن التاسع عشر على إرسال الطلبة بغرض الدراسة بالدول الأجنبية. ومع بدايات القرن العشرين قامت الحكومة بإرسال بعثات تعليمية من المدرسين إلى الدول العربية، وكانت أول تلك البعثات البعثة التي اتجهت إلى السودان في العقد الثاني من القرن العشرين، ثم تلتها البعثة التي اتجهت إلى البحرين في نهاية العقد نفسه، كما تم إغارة بعض المدرسين المصريين إلى العراق في ثلاثينات القرن العشرين بناءً على طلب الحكومة العراقية في ذلك الوقت، واتجهت أيضاً بعثة من المدرسين المصريين إلى الكويت في نهاية الأربعينات من القرن العشرين للمشاركة في مجال التعليم. ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة المصرية كانت تتحمل تكاليف هذه البعثات لمساعدة الدول العربية.

يتضح من ذلك أنه لم يكن لهجرة المصريين إلى الخارج خلال النصف الأول من القرن العشرين أهمية واضحة، وذلك لضالة حجمها والتي تمثلت غالباً في إغارة المدرسين إلى البلاد العربية والإفريقية. ولكن مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين بدأت الظاهرة في النمو بشكل تدريجي، حيث اعتاد المصريون منذ السبعينيات، ومع ظهور النفط أن يهاجروا مؤقتاً، لفترات طويلة بعقود عمل رسمية بدأت بالإغارات، وعرفت مصر بطالة الخريجين وفائض المؤهلات العليا والمتوسطة، وهاجر بعضهم لدول الخليج وليبيا. عندما فتحت العراق أبوابها في نهاية السبعينيات هاجر إلى العراق ما يقارب الأربعة ملايين استقروا وعملوا وتوطنوا، لكن مع حرب الخليج الثانية، غزو العراق للكويت، ثم الحصار الكبير على العراق، بدأت عودة المصريين، لكن العودة الكبرى كانت بعد الغزو الأمريكي في 2003. عاد ملايين المصريين وضاق الخليج بمنافسة العمالة الآسيوية، وبدأ تفكير المصريين في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. كان هناك سماسرة يقدمون إغراءات للشباب بالسفر والدخول عبر البحر إلى أوروبا والتسلل والإقامة، نجح عشرات في الدخول، مما أغرى المئات. وقد مرت ظاهرة هجرة المصريين إلى الخارج خلال تلك الفترة بعدة مراحل مختلفة تتميز كل مرحلة بخصائص معينة، ولذلك يتضح بعض الملامح الرئيسية التي على أساسها تم تصنيف كل مرحلة، وتتمثل هذه الملامح في الآتي:

أولاً:- سياسة الحكومة تجاه موضوع الهجرة إلى الخارج بما يشتمل ذلك على القرارات أو القوانين السياسية التي تشجع أو تمنع الهجرة، بالإضافة إلى الإتفاقيات الخاصة بتبادل العمالة بين الحكومة المصرية والدول المستقبلية للعمالة

ثانياً:- حجم الهجرة المصرية إلى الخارج خلال كل مرحلة واتجاهاتها.

ثالثاً:- مدة الهجرة ونوعها، هل هي هجرة دائمة أم مؤقتة أم عائدة؟ وهل تشمل المرحلة الواحدة أكثر من نوع للهجرة؟

رابعاً :- قوة الطلب على العمالة المصرية من جانب الدول المستقبلية لها خلال كل مرحلة وطبقاً للملامح السابقة يمكن تصنيف المراحل التي مرت بها هجرة المصريين إلى الخارج خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى الآتي:-

1- مرحلة تقيد الهجرة (منتصف الخمسينات - 1966).

2- مرحلة النمو التدريجي للهجرة (1973-1997).

3- مرحلة ازدهار الهجرة (1974-1984).

4- مرحلة التراجع والعودة المفاجئة (1985-1990).

5- مرحلة تنظيم الهجرة (1991-2000).

## اسباب الهجرة من مصر:

لم يذكر التاريخ المصري شيئاً يذكر عن الهجرة من مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى اعتماد الغالبية العظمى من الشعب المصري على مهنة الزراعة، وقوة الروابط الأسرية بين السكان، وإنخفاض عدد السكان وبالتالي الحاجة لمزيد من الأيدي العاملة لمواجهة متطلبات عمليات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات العمرانية.

ويمكن توضيح أهم العوامل التي ساعدت على هجرة العمالة المصرية للخارج كالتالي:



- 1- تشجيع الدولة لظاهرة الهجرة، حيث أعطت الحق في الهجرة الدائمة أو المؤقتة.
- 2- زيادة عدد أفراد الأسرة بدرجة تجاوز متطلبات المعيشة.
- 3- زيادة المعروض من قوة العمل بدرجة أكبر من الطلب في سوق العمل، وبالتالي زيادة معدل البطالة، فضلاً عن عدم كفاية الأجر المعروض.
- 4- زيادة الطلب الخارجي على العمالة المصرية من قبل دول الخليج النفطية بعد عام 1974، حيث تم ترجمة ذلك في إستجابة العامل المصري للهجرة لدول الخليج واضعاً في إعتباره الأجور النسبية، من حيث المقارنة بين أجر العامل المحلي في مصر والأجر الخارجي بتلك الدول.
- 5- التأثير بطروف الحياة في دول المهجر الغربية.

ويمكن تصنيف هذه الاسباب إلى:

• أسباب اقتصادية:

حيث يُهاجر الأفراد بحثاً عن فرص للعمل بأجور مناسبة واستقرار وظيفي، مما يُسهل عليهم الحصول على المتطلبات المعيشية الأساسية من غذاء مناسب والعيش في مكان يوفر بنيةً تحتيةً حديثة. حيث تمثل الفروقات الكبيرة في الرواتب وظروف العمل بين الدول المختلفة أحد الأسباب المهمة للهجرة. حيث تقدم العديد .

من الدول المتقدمة مميزات وحوافز جذابة تثير اهتمام المهاجرين من مصر. إضافة إلى ذلك قد يهاجر الكثير من الأفراد هرباً من نسب البطالة المرتفعة وقلة الفرص المتاحة في مصر.

• أسباب اجتماعية:

-حيث يُهاجر الأفراد رغبةً في العيش مع عائلاتهم وأصدقائهم، والحصول على خدمات اجتماعية أفضل من مرافق اجتماعية وثقافية وفرص تعليمية.

-الدراسة والتعليم:

وهذا أحد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة من مصر، خاصة الأصغر سناً الذين يسعون إلى الالتحاق بالجامعات العالمية أو التخصصات التي لا تتوفر في البلد، ثم يقررون بعد ذلك الاستقرار في البلد الجديد بشكل دائم.

## -الزواج والارتباط:

لم يعد الالتقاء وجهًا إلى وجه على أرض الواقع شرطًا لبناء العلاقة بعد الآن، حيث أنه ومع تطور شبكات الاتصالات والإنترنت أصبح من السهل بناء العلاقات العابرة للقارات، وكثيرون من يهاجرون إلى دول أخرى للعيش مع أحبائهم والارتباط بهم.

## -البحث عن مستوى معيشي أفضل:

لا يقتصر ذلك على الجانب المادي فقط، حيث يهاجر الكثيرون بحثًا عن مستوى معيشي أفضل من الناحية البيئية والصحية.

## -البحث عن التغيير والمغامرة:

حيث يقضي المغامرون والرحالة في الدول التي يزورونها بضع سنوات فقط، لكن قد يتخذ بعضهم القرار بالهجرة والاستقرار الدائم في إحدى تلك الدول التي يمرون بها في رحلاتهم، مما يجعل المغامرة وحب التغيير، واحدة من أسباب الهجرة الشائعة.

## -المشكلات التي يواجهها المصريين المهاجرين بالخارج والانتهاكات التي يتعرضون لها (من شكاوى المصريين):

إن العديد من المشاكل التي يتعرض لها المصريون بالخارج ناتجة عن عدم معرفتهم بقوانين الدول التي يعملون بها. كما ان الجاليات المصرية أكثر الجاليات تعرضاً لمشاكل، لأن الغرض الأساسي من تواجدهم هو العمل وكسب الرزق وليس السياحة والترفيه.

أن كثيراً من تلك المشاكل تكون بسبب عدم معرفتهم بطبيعة العمل، فعلى سبيل المثال بعض العمال لا يعرفون أنه في حال عدم تقاضى العامل راتبه لمدة 3 أشهر من حقه نقل الكفالة لصاحب عمل آخر، بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من المشاكل سببها شكلى وشخصى، كأن يتكلم عامل بأسلوب غير لائق أو بلهجة حادة مع صاحب العمل.

هناك عقبات تواجه العمالة المصرية، منها نقص الثقافة القانونية والعمالية لدى العامل المصري، وبعض العمال المصريين يصلون الدول بطرق غير شرعية، كأن يحصل على تأشيرة حج أو عمرة ولا يعود بعدها إلى مصر، متصوراً أنه من حقه الإقامة والعمل، ولا يعلم ضرورة احترام قوانين الدولة، مثل الكفالة.

هناك مشاكل كثيرة يتعرض لها العامل المصري من صاحب العمل في الدول العربية، فمثلاً توقيف المصريين في الشارع أو غير أماكن العمل، حيث يتم القبض عليهم، حال ارتكاب أي جريمة، في مكان المعيشة وليس مكان العمل، وهناك تجاوزات من أصحاب الأعمال في أحيان كثيرة مثل طلب أعمال غير منوطة بالعمال . كما أن قانون الخدمة المدنية الجديد أصبح عائقاً أمام المصريين في الخارج، بالنسبة لعدم تجديد إعاره الموظفين المعارين للخارج بعد 4 سنوات. ويمكن حصر هذه المشكلات والانتهاكات في:

#### • نظام الكفيل في الدول العربية:

وهو نظام يعكس في آليات تطبيقه انتهاكاً لحقوق الإنسان، ويخلق للمكفول العديد من المشكلات، خاصة مع تقييد حرية التنقل، وما يستتبع ذلك من منع الكفيل لمكفوله من الاحتفاظ بجواز سفره، وهو ما يمثل انتهاكاً لكرامته الإنسانية ويهدد حق المكفول في الخصوصية، سواء إذا ما أراد العودة إلى وطنه أو القيام بواجبه في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وممارسته حقه في التصويت دون عوائق.

يرتبط بهذا التحدي تعسف البعض في دفع المستحقات المالية للمكفول، والتي تمثل مصدراً أساسياً للحصول على الخدمات المباشرة التي يحتاج إليها مما قد يعرض سلامته الجسدية والحق في الحياة بشكل عام للخطر. بالإضافة إلى الحرمان من التأمين بالمخالفة لقانون العمل، وعدم دفع رواتبهم في الصيف.

ومن الجدير بالذكر ان هناك دول خليجية قامت بإلغاء هذا النظام مؤخراً كالبحرين، الإمارات، الكويت، السعودية وقطر.

#### • الاختراق الثقافي والفكري:

"الخلجنة" و"الأمركة" مصطلحان بدأ ترديدهما عقب هجرة بعض المصريين للعمل أو الإقامة في دول الخليج والولايات المتحدة. ومع اتساع نطاق العولمة وما يسمى بالسموات المفتوحة واختلاف وتباين الثقافات بين الدول، لوحظ ذوبان البعض في تلك الثقافات واعتماد لهجاتها ولغتها وربما أيضاً زبياً عن اللهجة الوطنية



واللغة العربية والزي القومي، وهو ما يعد تشويهاً وتهديداً ملموساً للهوية الوطنية وما يترتب على ذلك من ضعف الانتماء للوطن الأم.

#### • اتباع سياسة التوطين الوظيفية:

إن إحدى المشكلات التي تواجه الجالية المصرية في دول الخليج هي لجوء الأخيرة لتطبيق برامج التوطين، والتي تقوم على إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية في دول الخليج، الأمر الذي يعني ضمناً انخفاضاً مستمراً في عقود العمل، أو على الأقل تذبذبها مع تزايد في معدلات "الهجرة العائدة" القادمة من تلك المنطقة.

#### • تأمينات للمغتربين و العمالة العائدة:

أهم المشاكل التي يعاني منها المصريون في ألمانيا، تتمثل في الجنسية المزدوجة، وعدم وجود هيئة للمعاشات. كما انه لا يوجد تأمينات صحية للمغتربين المصريين، ولا يوجد كادر يحميهم عند العودة إلى مصر، فعلى رأس القضايا عودة عدد كبير من المصريين في الخارج بشكل نهائي من دول الخليج نظراً لبعض الإصلاحات التي تمر بها تلك الدول. وعن أبرز مشاكل المصريين في الدول العربية، مشاكل التعليم والجامعات، وتخلفات العمرة والتأشيرات والعمل عند غير الكفيل.

#### • إعادة الجثامين والتحويلات البنكية:

مثل مشكلة إغلاق البنك الأهلي المصري في لندن، لجميع حسابات المصريين بحد أدنى 100 ألف جنيه، وهو ما أدى إلى إلغاء تحويلات المصريين البنكية. كما يوجد مشاكل الوفاة، وإعادة جثامين المصريين المغتربين إلى مصر، بسبب التكاليف العالية، ومشاكل قانونية تتعلق بالعقارات والموارث والأولاد، ولذا يجب توفير تمثيل قانوني للمصريين في البلاد المقيمين بها.

#### • الإساءة للمصريين وانتهاك حقوقهم:

يتعرض الآلاف المصريين في الخارج كل يوم إلى انتهاك حقوقهم والاعتداء عليهم بالإهانة والسب والضرب واحياناً القتل والختف والاختفاء في الدول التي يهاجرون إليها للعمل سواء كانت دول عربية او اجنبية.

## بعض النماذج على انتهاكات حقوق المصريين فى الخارج فى الدول الاجنبية:

### -حالات قتل او وفاة بسبب الاهمال او الاعتداء بالضرب:

#### 2-الاعتداء على مصرية وسحلها أمام المارة فى بريطانيا:

فى 2018 عرض الإعلامى وائل الإبراشى شريط فيديو يظهر الاعتداء على طالبة مصرية تدعى مريم مصطفى من قبل 10 فتيات من أصول إفريقية فى بريطانيا.

وقالت والدة مريم إن ابنتها تعرضت للاعتداء من قبل 10 فتيات بريطانيات، وأن الفتيات سحلنها مسافة 20 مترا فى أحد الشوارع المزدهمة بالمارة. وأضافت: ابنتى استطاعت الهروب من الفتيات واختفت فى أحد الحافلات، لكن الفتيات واصلن الاعتداء عليها بالضرب حتى فقدت وعيها، واتصل السائق بسيارة الإسعاف، وأوضحت أن ابنتها تعرضت لاعتداء آخر منذ نحو 4 أشهر قبل الواقعة على أيدي اثنتين من الفتيات العشرة، وأن ابنتها محتجزة فى أحد المستشفيات تصارع الموت؛ بسبب شراسة الاعتداء عليها. وتعرضت مريم للكدمات عدة خلال مواجهة مع الفتيات المتهمات، بالقرب من محطة للحافلات فى شارع البرلمان، ثم صعدت إلى الحافلة. لكن مجموعة الفتيات لحقت بها داخل الحافلة، وأوسعنها ضربا، وتم نقلها على الفور إلى مركز "كوين" الطبي، ثم إلى مستشفى مدينة نوتنغهام. وأدى اعتداء المراهقات على مصطفى، التى كانت تدرس الهندسة فى مدينة نوتنغهام، إلى إصابتها بجلطة دماغية ونزيف، دخلت على إثرهما فى غيبوبة، استمرت قرابة الشهر قبل أن تلقى حتفها.

واعترفت ماريا فريزر (19 عاما) وبريتانيا هانتر (18 عاما)، وفتاة أخرى تبلغ من العمر 16 عاما، أمام قاضى محكمة نوتنغهام، بدورهن فى الهجوم على الفتاه. ووجهت المحكمة فى وقت سابق الاتهام إلى 6 طالبات بارتكاب الجريمة، لكن 3 منهن أنكرن التهمة ، ثم عدن للاعتراف بها. واتهم حاتم مصطفى، والد مريم، السلطات بـ"عدم الاحترام"، بسبب عدم إبلاغه بالجلسة القضائية التى اعترفت فيها 3 فتيات بمهاجمة ابنته، مما أدى إلى وفاتها. ووصف مصطفى ما جرى بأنه "فشل آخر فى مسار القضية"، وقال مصطفى: "لم نبلغ بأي طريقة بوجود جلسة فى ذلك اليوم." وأضاف: "يحق لنا أن نعرف كل شيء بخصوص قضية ابنتنا مسبقا وليس بعدها."

### -حالات الاعتداء بالسبب والضرب:

## 1- الاعتداء على شاب مصري فى الولايات المتحدة الامريكىة:

فى 2020 سقط شاب أمريكى من أصول مصرىة 18 عامًا ضحىة للعنصرىة والكراهىة فى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ جرى الاعتداء علیه بعضى بىسبول من جاره البالغ من العمر 41 عامًا، بعد خلاف حول أماكن السىارات. ووصف مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية "كىر" الاعتداء على الشاب ذى الأصول المصرىة طارق السىد، الذى يبلغ عمره 18 عامًا، بأنه "هجوم مُعادٍ للمهاجرىن والعرب، ودوافعه عنصرىة". وقالت "كىر" فى بىان لها، إن المهاجم ثقب إطار سىارة طارق السىد الخلفى، وضربه بمضرب بىسبول عندما نزل من سىارته لفحص الضرر. وبحسب "كىر"، فقد هدد المهاجم طارق السىد وأصدقائه بالقتل أثناء انتظارهم للشرطة، مستخدمًا عدة شتائم معادىة للعرب، مكرّرًا عبارة "عد إلى بلدك". ووفقًا لمجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية "كىر"، فقد كُسر ذراع طارق السىد فى الحادث وأصىب بجروح فى الرأس. واعتقلت شرطة نىوورك جار طارق، إمىلىو لوبىز، البالغ من العمر 41 عامًا، واتهمته بالاعتداء من الدرجة الثانية، وحبازة سلاح من الدرجة الرابعة، والتحرش.

## 2- مصرىة تتعرض لهجوم عنصرى فى فلورىدا:

فى 2021 ألقَت مجلة "نىوزوىك" الأمريكية الضوء على تعرض المصرىة الأمريكية المسلمة نهلة عبىد، لهجوم عنصرى فى متجر وولجرىنز فى فورت لودردىل بولاية فلورىدا، وقالت إن عبىد نشرت مقاطع الفىدىو التى وصفتها المجلة بـ"المرعبة" فى 4 إبرىل، حتى تحث من يتعرض لاعتداء مماثل على اللجوء إلى الشرطة. وفى الفىدىوهات، اعتدت امرأة شقراء على نهلة وزوجها وأهانتهما وكنسيتهما ومعنقداتهما الدىنىة قبل استدعاء الشرطة لها، وقالت غاضبة لموظفة بالمتجر عندما طلبت منها أن ترتدى الكمامة "إنهم هنا فى بلدنا". واعتبرت "نىوزوىك" أن من المفارقات إلى حد ما أن المرأة كانت ترتدى قمىصًا كتب علیه "طوكىو".

وقالت السىدة الشقراء لعبىد وزوجها ، "أتمنى لو كنت من بلدكما حتى لا أضطر إلى ارتداء قناع". وعندما شعرا بالخوف منها ، زُعم أنها بدأت فى التحقىر منهما والتلفظ بالشتائم والافتراءات العرقىة والعنصرىة مثل كلمة "زنجى". وقالت لعبىد بسخرىة: "آه ، أنا أحب ملابسك" ، قبل أن تأمرها "أخلعها عزيزتى". وفى لقطة أخرى ، وصفت عبىد بـ "القبىحة\* مرارًا وتكرارًا وسألنها: "لماذا ترتدى ملابس كهذه؟". وعندما طلبت الموظفة من المرأة ارتداء القناع مرة أخرى ، رفضت وبدأت فى إهانة المارة. "يا لها من مجموعة من الحمقى هنا". وأثناء محادثتها الهاتفىة مع الشرطة ، أشارت مرارًا وتكرارًا إلى آل عبىد على أنهم "مسلمون" واتهمتهما بتهديدها بالعنف اللفظى



والجسدي. لكن يبدو أن قرارها استدعاء رجال الشرطة جاء بنتائج عكسية بشكل مذهل. يصور المقطع الأخير السيدة وهي مقيدة من قبل عدة ضباط وهي تطلب منهم إطلاق سراحها قائلة: "أرجوكم ، أرجوكم لا تفعلوا هذا. لم أفعل أي شيء" وادّعت أنها ليست عنصرية لأن لديها "أصدقاء مسلمون." في منشور بتاريخ 6 أبريل ، قالت عبيد إنها قامت بتحميل المقاطع لزيادة الوعي بالإسلاموفوبيا في الولايات المتحدة. وكتبت منشور على فيس بوك "أنا نهلة وحدثت لي هذه التجربة وأنا من النقط الفيديوهات وأردت تحميل هذا الفيديو لأخبر كل عربي أو مسلم أو أي شخص يلتقي بشخص من هذه العقلية المريضة، ألا يخاف الاتصال بالشرطة ليحصل على حقه وألا يشتم."

### 3- تفاصيل الاعتداء على مواطن مصري في تركيا:

في 2022 أفرجت السلطات في مدينة إسطنبول التركية، عن شاب مصري تم الاعتداء عليه من قبل مجموعة من الشباب التركي داخل حافلة كانت تقلهم في مدينة إسطنبول التركية. وتداول مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي في تركيا فيديو أظهر اعتداء مجموعات من المواطنين الأتراك على المواطن المصري بشكل وحشي بإحدى الحافلات في منطقة كادي كوي ب إسطنبول ، فقد ظهر عدد من الأشخاص وهم يقومون بالاعتداء على الشاب المصري بشكل متواصل، حيث وجه له أحد الشبان الأتراك تهديدا صريحا بالقول: "سأضربك كذبيحة شاة، احرص، سأقطع لسانك"، في حين لم يحرك أحدا من المتواجدين على متن الحافلة ساكنا. من جانبه، حاول الشاب المصري التخلص منهم قائلا: "هموت حرم عليكم والنبي"، مردفا بموافقته على ما طلبوه منه بالقول: "حاضر".

وسائل الإعلام في تركيا نشرت تفاصيل الواقعة بعدما قوبلت بحالة واسعة من الغضب عبر مواقع التواصل الاجتماعي هناك، إلى جانب تفاعل المصريين المتواجدين في تركيا مع الواقعة، والتي دفعت للتساؤل حول كيفية التعامل مع المواطنين المصريين المتواجدين في تركيا خلال السنوات الماضية. وسائل الإعلام قالت إن مجموعة من المواطنين الأتراك اعتدوا على المواطن المصري، بسبب اعتقادهم أنه كان يعمل على تصوير السيدات في الحافلة التي كان يستقلها في مدينة إسطنبول التركية، ومن ثم اعتدوا عليه ضربا وحصلوا على هاتفه الشخصي .

الصحف التركية التي نقلت الخبر قالت إنه تم استدعاء قوات الشرطة، بعد الاعتداء على المواطن المصري، والتي تحفظت عليه، وفحصت محتويات هاتفه الخاص، وتبين أنه لم يقوم بتصوير أي سيدة أو محتوى يمثل اعتداء على الآداب العامة، لذلك قررت الشرطة الإفراج عنه.

### - جهود وزارة الهجرة لحماية حقوق المصريين في الخارج:

**حرصت وزارة الهجرة على تقديم عدة خدمات للمصريين في الخارج، من بينها:**

- متابعة أحوال الجاليات بمختلف الدول لتقديم الرعاية الكاملة للمصريين المقيمين بها.

- تفعيل منظومة "الشباك الواحد" لإنهاء إجراءات المصريين بالخارج في مجالات التجنيد والإسكان والاستثمار ومصالحة الجوازات بمجمع التحرير؛ لتخفيف العبء عن كاهلهم وتقديم خدمات سريعة لهم، وتخصيص شبك واحد في مقر هيئة التنمية الصناعية لخدمة المصريين بالخارج، وتفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري بالخارج في الترويج للفرص الاستثمارية الصناعية في خارج مصر.

- إصدار 29 عددًا من المجلة الشهرية للوزارة "مصر معاك"، التي أصبحت أداة عصرية ضمن أدوات الوزارة للتواصل مع المصريين بالخارج، لنقل ما يحدث على أرض الوطن واستعراض جهود الوزارة على نحو شهري.

- إجراء وزاره الهجرة وشئون المصريين في الخارج مفاوضات مع البنك المركزي؛ لتسهيل تحويلات المصريين بالخارج، في إطار سعي الوزارة لتفعيل بعض المقترحات المقدمة من الاتحاد العام للمصريين.

- إصدار شهادة "بلادى الدولارية" بالتعاون مع البنك المركزي و3 بنوك حكومية، لتكون موجهة للمصريين العاملين بالخارج تبدأ من 100 دولار وتحقق عائداً يصل إلى 5.5%، ويضمن البنك المركزي المصري لمالكي الشهادات الحق في تحويل مبالغ الاسترداد والعائد بالدولار الأمريكي إلى حساب العميل خارج مصر إذا طلب ذلك وبدون حد أقصى للتحويل، وذلك بدون تحصيل أي مصروفات على الحسابات أو عمليات تحويل من البنك الأهلي المصري، ويتم شراء الشهادات عن طريق بطاقات الدفع الإلكترونية الصادرة من بنوك خارج مصر أو عن طريق تحويل بنكي.

- إقامة مكتب للمصريين في الخارج بمركز خدمة المستثمرين بالتعاون مع وزارة الاستثمار، والقيام بحملة ترويجية لتشجيعهم على الاستثمار في مصر.

- طرح شهادة "أمان" للعمالة المصرية المغتربة في الخارج على غرار طرحها بالداخل، لتوفير تغطية تأمينية في حالات الوفاة الطبيعية أو الناتجة عن حادث.

- رعاية الوزارة بأبناء الجيلين الثاني والثالث للمصريين بالخارج من خلال تنظيم ملتقيات ومعسكرات لتوعيتهم بالتحديات التي تواجه وطنهم وبمقتضيات الأمن القومي المصري والاطلاع على الإنجازات وما وصلت إليه مصر من تطور وتنمية.

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لشباب مصر الدارسين بالخارج، التي جاءت لخلق مكون رئيسي لجميع الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الوزارة لأبناء الدارسين بالخارج، وكذلك إنشاء مظلة واحدة تجمع أبناء المصريين المغتربين لزيادة ربطهم بوطنهم، كما تم إطلاق مركز وزارة الهجرة للحوار للشباب المصريين الدارسين بالخارج ليعمل كمظلة حوارية ومعرفية خاصة بالشباب في الخارج لمتابعة متطلباتهم ومواجهة أي أفكار مغلوطة عن مصر.

- التنسيق مع الجهات المختلفة لتيسير إنهاء إجراءات نقل جثامين المصريين الذين يتوفاهم الله بالخارج.

- الاتفاق مع الأزهر الشريف على نشر موقع الأزهر على منصات الوزارة الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي والموقع الرسمي للوزارة؛ للرد على استفسارات المصريين بالخارج، كما تعاونت الوزارة مع الأزهر الشريف؛ لتوعية الأسر المصرية بالخارج والحفاظ على العادات والتقاليد المصرية، ضمن مبادرة "الذرية الصالحة".

- التعاون مع وزارة الإسكان؛ للإعلان لحجز وحدات الإسكان للمصريين العاملين بالخارج، بدفعة مقدمة 25% من إجمالي ثمن الوحدة، ويُسدد الباقي على 3 أقساط سنوية بالدولار الأمريكي محملة بالفوائد.

- أطلقت الوزارة حملة "NO PLACE LIKE HOME.. مفيش زي مصر" ، بالتعاون مع وزارة السياحة، بهدف توصيل رسالة إلى العالم كله بأن مصر بلد الأمن والأمان، والترويج السياحي لمصر، وقد نجحت هذه الحملة في الوصول إلى أكثر من 20 مليون متابع، على صفحات ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة (فيسبوك- إنستجرام- تويتر- منصة تيك توك) الخاصة بالوزارة، وإطلاق مبادرة "Follow the Sun" للترويج للسياحة في مصر، واختيار أكثر المشاركين للمعالم السياحية ودعمه برحلة لزيارة مصر.



## في نوفمبر 2022:

التقت السفارة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، بالوزير أحمد بن سليمان الراجحي، وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودي، جاء ذلك بحضور السفير أحمد فاروق، سفير مصر في السعودية، والسفير عمرو عباس، مساعد وزيرة الهجرة لشؤون الجاليات. وانتهزت الوزيرة الفرصة لاقتراح آلية تواصل مباشر لحل أي مشكلات تواجه الجاليتين، بتشكيل فريق عمل من الوزارتين والسفارتين والمكتب العمالي بالبلدين، وهو المقترح الذي رحب به وزير الموارد البشرية ووجه بشكل فوري بتشكيل فريق العمل؛ لتذليل أي معوقات. وفي السياق ذاته، اتفق الوزيران على التنسيق بشأن الربط الإلكتروني بين الجانبين فيما يتعلق بمشكلات العمالة المصرية بالمملكة العربية السعودية، بهدف تيسير إجراءات حل تلك المشكلات، بما في ذلك ما يتعلق بالعلاقة بين العمال وأصحاب العمل ومكاتب العمل والأمور المتعلقة بالمستحقات وظروف العمل والإقامة وإنفاذ القوانين، ورفع الشكاوى العمالية، والتعامل مع الأوضاع الصحية، إذا ما توافرت تقارير طبية معتمدة دون الحاجة للرجوع لمكتب العمل، وتسريع الإجراءات فيما يتعلق بعودة الجثامين في حالة الوفاة، وإنهاء مشكلة البلاغات الكيدية والتضييق على ظاهرة سمسرة العمالة التي تتاجر بالعقود الوهمية للعمل وسوء استغلال التأشيرة الحرة.

وبحث إمكانية إنشاء مركز مصري سعودي للهجرة والوظائف وإعادة الإدماج على غرار المركز المصري الألماني التابع لوزارة الهجرة لتأهيل العمالة قبل سفرها وتدريبهم على كافة المهارات اللازمة لضمان وفود عمالة مدربة ومجهزة إلى المملكة العربية السعودية، لتحقيق الأهداف المصرية للتنمية المستدامة وأهداف استراتيجية المملكة العربية السعودية 2030،

## -مبادرة مراكب النجاة:

في عام 2019، تم إطلاق مبادرة "مراكب النجاة" بهدف التحذير والتوعية المجتمعية بمخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسبل الهجرة الآمنة، مع توفير البدائل الإيجابية من تدريب وفرص عمل وريادة الأعمال للشباب بالمحافظات، التي تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والبالغ عددها 14 محافظة.

تم ضم 33 قرية من القرى الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية، ضمن المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة"، وتخصيص دعم قيمته 250 مليون جنيه لتنمية وتطوير القرى المستهدفة، ضمن مبادرة مراكب النجاة.

## البرامج التدريبية

-تم تنظيم 15 برنامج تدريبي واعتماد 700 من المدربين للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وسبل الهجرة الآمنة للشباب والأسر.

-تم القيام بـ 150 ألف زيارة بمحافظة الفيوم، ضمن حملة طرق الأبواب للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، استفاد منها 361 ألف مستفيد، وكذلك تنفيذ 55 ألف زيارة بإجمالي 104.5 ألف مستفيد بمحافظة المنيا.

-تم إنتاج 5 أفلام قصيرة، للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والتعريف بالجهود، التي تبذلها الدولة، وبلغ عدد المستفيدين من الحملة أكثر من 25 مليون مستفيد.

-تم إعداد 5000 مطبوعة دعائية خاصة بالمبادرة، ويوجد أكثر من 10 مليون مستخدم ومتابع للمبادرة على مواقع التواصل الاجتماعي عقب إطلاق صفحات بعنوان "المبادرة الرئاسية .. مراكب النجاة".

### -تلقى شكاوى المصريين بالخارج والعمل على حلها:

تحرص وزارة الهجرة على تلقي أي شكاوى أو استفسارات تخص المصريين العاملين والمقيمين بالخارج، من خلال تفعيل عدد كبير من الخدمات الإلكترونية، عبر موقعها الرسمي ووسائل التواصل المختلفة، كي يتمكن المصريين العاملين والمقيمين بالخارج، من التواصل مع الوزارة مباشرة، حال تعرضهم لأي مشكلة.

آلية تقديم الشكاوى

-الخط الساخن

عن طريق التواصل مع الوزارة، عبر أرقام وزارة الهجرة، حيث تم توفير الخط الساخن وهو 19787، ومن خلاله الاتصال عليه، وتقديم الشكوى.

-الموقع الإلكتروني

عن طريق زيارة الصفحة الرسمية لوزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتدوين الشكوى وتقديمها.

## التوصيات:

- ضرورة إجراء دراسات محددة وأبحاث متخصصة عن الاحتياجات الحالية والاتجاهات المستقبلية للأسواق الخارجية، في مختلف التخصصات والمهن، بما يرفع كفاءة القدرة التنافسية للعمالة المصرية، والانتباه إلى أن الندرة في التخصص هي التي تولد القيمة للمصري العامل في الخارج.
- السماح لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق بشأن أوضاع أفراد الجالية المصرية في الخارج.
- وضع قاعدة بيانات مكتملة عن الجالية المصرية بالخارج، حتى يمكن الاتصال بهم، وإمدادهم بالمعونة اللازمة، بحيث تكون هذه القاعدة أقرب لدليل إرشادي، والتوعية بالمشكلات التي يواجهها العاملون المصريون بالخارج، والتحذير من السماح للعامل المصري بالسفر إلا في حال تقديم عقد عمل موثق ومعتمد مع التوعية بمسألة الحقوق.
- القيام بإغلاق ومحاسبة مكاتب ما تم تسميته في وسائل الإعلام "مكاتب التوظيف الوهمية" في مصر التي تمارس الكذب والاحتيال على الأجيال الشابة الباحثة عن فرصة عمل، وتبيع لهم الأوهام، بدلا من عقود العمل.
- ان تقوم وزارة الخارجية بتوفير مستشارين قانونيين مصريين دوليين يمكن الاستعانة بهم بشكل سريع للدفاع عن المصريين حال تعرضهم لأزمات قانونية خارج البلاد.
- ضرورة إنشاء المجلس القومي للهجرة أو لرعاية المصريين في الخارج، بحيث يعطى اهتماما متزايدا للجالية المصرية في الخارج، ويضم هذا المجلس بعض الشخصيات ذات الخبرة الواسعة مثل الدبلوماسيين السابقين، والمديرين المنسقين للهجرة، وبعض المهاجرين السابقين، والذين عادوا وعدوا من المهتمين بقضايا الهجرة.
- تفعيل التواصل بين المصريين والسفارات في الخارج. وزيادة أعداد القنصليات في الخارج وزيادة اعداد الموظفين في القنصليات.
- قيام بعثات تابعة لوزارة الخارجية بجولات دورية لمعرفة أحوال تجمعات المصريين المقيمين في الخارج، والاستماع إليهم، وتقهم طبيعة أوضاعهم، إعمالاً بمبدأ الدبلوماسية الوقائية التي تهدف إلى وأد المشكلات، قبل أن تتفاقم، وإزالة الحواجز النفسية بين السفارة وأعضاء الجالية.



## الخاتمة:

تعد إقامة علاقات وثيقة بين المصريين الموجودين بالخارج وبين وطنهم، من الأمور المهمة التي تعود بالنفع على الوطن، أن قضايا المصريين بالخارج أمن قومي بالنسبة لمصر، حيث أن استمرار جسور التواصل مع الكيانات والمصريين بالخارج أمر مهم لتلبية طلباتهم والاستماع لأفكارهم ومقترحاتهم. لذلك من الضروري الاهتمام بقضايا المصريين بالخارج من قبل الوزارات المعنية بذلك، لكي تساعد المصريين بالخارج على الحصول على أكبر قدر ممكن من الحقوق وعيش حياة كريمة كما لو كانوا في بلادهم وحمايتهم من أي عنصرية او اعتداء يتعرضون له، والحفاظ على حقوقهم وحياتهم في الخارج والإستماع إلى شكواهم ومشاكلهم والعمل على حلها بأسرع وقت. كما انه للمصريين بالخارج دور كبير في التنمية داخل البلد ومن المفترض أن نقوم نحن جميعاً بالبحث عن كل الوسائل الممكنة التي تجعلهم يشعرون بدورهم ومكانتهم، ومن الضروري العمل بشكل مؤسسي وربط الجاليات الخارجية بالوطن للاستفادة من خبراتهم.